



الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية

| Received June 15th 2022 | Accepted August 26th 2022 | Available online February 6th 2023 |
| DOI 10.21608/jatmust.2023.284384 |

الملخص

في زمن تتصب فيه أطماع الاعداء للنيل من عظمة شعب ما، وفي زمن يتكاثر فيه الهدامون والحاقدون والراغبون بهدم الهوية الحضارية والوطنية لشعب ما، في هذا الزمن يصبح فيه التمسك بالهوية قضية مجتمعية ومصيرية، وواجب يطال الأفراد والجماعات بقدر ما يهم المؤسسات والهيئات الرسمية وكذلك الجامعات والمراكز البحثية، وفي هذا الإطار يكتسب التراث أهمية خاصة في علاقته مع الهوية. فكلما زادت المخاطر على الهوية الوطنية كلما زادت أهمية الحفاظ على التراث باعتباره الحامل الحضاري الأقوى والعمود الفقري الذي تتكون منه هذه الهوية.

غزوان ياغي

دكتوراه في الآثار والفنون

الإسلامية

جامعة لايدن- هولندا

gyaghi2@gmail.com

الكلمات الدالة:

الهوية، التراث الثقافي، الهوية السورية، سوريا، الأزمة السورية، الحرب، إيديولوجيا الصراع، أضرار التراث الثقافي، اليونسكو.



Identity and Tangible Cultural Heritage in Syria

| Received June 15th 2022 | Accepted August 26th 2022 | Available online February 6th 2023 |
| DOI 10.21608/jatmust.2023.284384 |

Ghazwan Yaghi

Ph.D. in Islamic Archaeology
University of Leiden
Netherlands

gyaghi2@gmail.com

ABSTRACT

Abidance to identity has become a social and fateful issue and a duty that affects individuals and groups as much as it does official institutions and bodies, universities, and research centers, at a time when the ambitions of the enemies are set to undermine the greatness of a people and at a time when the destructors, haters, and those wishing to destroy the civilized and national identity of a people multiply. Heritage's significance in shaping an individual's sense of identity is heightened in this light. The stronger the threats to national identity, the more essential it is to safeguard heritage as the most potent cultural bearer and the bedrock of this identity.

KEYWORDS:

Identity; Cultural Heritage; Syrian Identity; Syria; Syrian crisis; War; Ideology of conflict; Damage of cultural heritage; UNESCO.

حول مفاهيم التراث

أتى لفظ التراث في اللغة العربية من الفعل وَرَثَ وَرَثٌ مِيرَاثًا، أي انتقل إليه ما كان لأبويه من قبله من مال أو حَسَب فصار ميراثاً له، ويرد بهذا المعنى في الآية الكريمة عندما ناد ذكرياً ربه: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا⁽⁵⁾ يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا).¹ أما في اللغة الإنكليزية فيطلق على التراث كلمة Heritage، أي ما يتوارثه الإنسان، ويحافظ عليه وينقله لمن بعده، ويطلق عليه لفظ Erefgoed في اللغتين الألمانية والهولندية، وهو يرمز إلى كل ما نرثه من الأجيال السابقة وما نعتبره جديراً بالحفاظ عليه للأجيال القادمة، بينما تُعبّر كلمة Patrimoine عن التراث في اللغة الفرنسية، وهي كلمة من أصل لاتيني مكون من شقين، الأول بمعنى الأب، والثاني بمعنى التعليم والإرشاد والنصح، ونخلص إلى أن تعريف أغلب اللغات للتراث يكاد بمعناه يتمحور حول كل ما يرثه الأبناء من الآباء والأجداد من ميراث معنوي ومادي.

ولكن يستتج أن لفظة التراث بمعناها الحديث وبمدلولها الواسع المعروف اليوم لم تكن قديماً معروفة أو حاضرة في أي من الأفكار أو الخطابات التي وصلتنا في أي لغة من اللغات المعروفة، حيث صار المعنى الحديث لهذه الكلمة واسع الدلالة يتجاوز ميراث الوالد لأولاده ليشير إلى ما ترثه الجماعات والشعوب، وجملة ما خلفه الأولون، وصار يمثل حضور القيم الراقية للسلف في الخلف، وحضور عبقرية الماضي في الحاضر.

فالتراث في معناه العام هو تراكم خبرة الإنسان في حوار مع الطبيعة، وهو كل المنجز التاريخي للاجتماع الإنساني؛ وهو كل ما هو حاضر في وعينا الشامل مما ينحدر إلينا من تجارب الماضي في العلوم والمعارف والفنون والنظم والقيم والصناعات وغيرها، وأثار ذلك في سلوكيات وأخلاقيات الأمة وأنماط عيشها ومجمل أنواع نتائجها، أي هو كل ما خلفته لنا الأجيال السابقة في مختلف الميادين الفكرية والأثرية والمعمارية، وهو كذلك الخصائص البيئية والخلفيات التاريخية.

ويطلق الكثيرون على ذلك اسم التراث الثقافي، وهو بحسب المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو (UNESCO): ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة. فقد قسم هذا التراث بحسب اتفاقيات حماية التراث العالمي الى نوعين لامادي ومادي (أو غير ملموس وملموس) وعرف التراث غير المادي (Intangible cultural heritage) وفقاً للتعريف الوارد في اتفاقية

¹ - القرآن الكريم، سورة مريم، الآيات 5-6.

صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003²: بأنه مجمل الإبداعات الثقافية والتقليدية الشعبية المنبثقة عن جماعة ما والمنقولة عبر التقاليد، ومنها مثلاً اللغات والقصص والحكايات والموسيقى والرقص وفنون الرياضة القتالية والمهرجانات والطب وحتى فن الطهي. بينما يشتمل التراث المادي (Tangible cultural Heritage) "موضع حديثنا" بحسب اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972³ على الأثار والمباني المنعزلة أو المتصلة وأعمال النحت والتصوير والنقوش والتحف التي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل، أي هو كل ما أنشئ على الأرض من معالم وما قام على ظهرها من آثار ثابتة ومنقولة.⁴

وعلى الرغم من أن الارتكاز على الماضي يظل معلماً أساسياً بالنسبة للتراث ومنطلقاً لا غنى عنه، كما توضح تعريفات التراث في كل اللغات، إلا أن قدرة هذا التراث على التعامل مع الحاضر والتعايش وفق مقتضياته يبقى شرطاً هاماً من شروط استمراريته وتفاعله مع المجتمع، فالحاضر لا ينفصل عن الماضي والمستقبل، حيث نجد أن جذور عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا ومآثرنا التي نعيش في كنفها في يومنا الحالي هي امتداد طبيعي لتراث الآباء والأجداد، كما أنها تشكل تطلعاتنا المستقبلية إلى حد كبير، حتى أن المستشرق الفرنسي "جاك بيرك"⁵ عرف التراث بأنه: الماضي يحاور الحاضر عن المستقبل. وعليه فإن الاشتغال بهذا التراث هو عمل يستهدف المستقبل بقدر ما يستهدف الماضي، وبالتالي فإن هذا التراث يساهم بشكل مطلق في تشكيل هويتنا الحالية والمستقبلية. ويتفق الباحثون على أن التمسك بالهوية هو حالة وعي ذاتي بكل الموروث الثقافي للجماعة، وهو وعي يتجاوز الانتماءات الاثنية والدينية واللغوية.

في الهوية السورية

يتفق الباحثون على ان الهوية مأخوذة من "هو" بمعنى جوهر الشيء وحقيقته، وإنها كالبصمة للإنسان يتميز بها عن غيره. وتُعرّف الهوية أيضاً بمعنى "التفرد"، فالهوية الثقافية تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك، وميل، وقيم، ونظرة إلى الكون والحياة، (فإن

² هي معاهدة صيغت في أروقة المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، وقد اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في 17 أكتوبر 2003، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2006 وقد صدقتها 161 دولة. انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية: اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، موقع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

³ تم تبني هذه الاتفاقية خلال المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في 16 نوفمبر 1972م. ومنذ توقيعها صادقت عليها 189 دولة. وتهدف الاتفاقية لوضع برنامج لتصنيف وتسمية والحفاظ على المواقع التراثية ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري، سواء كانت ثقافية أو طبيعية. ومن خلال هذه الاتفاقية، تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على مساعدات مالية تحت شروط معينة. حيث تعد قائمة خاصة لهذه المواقع تسمى قائمة التراث العالمي قائمة التراث العالمي (List of World Heritage Sites)، حتى تموز/يوليو 2017 كان عدد مواقع التراث العالمي على هذه القائمة في العالم 832 موقعاً ثقافياً، 206 مواقع طبيعية و35 موقع مختلطة، تقع في 167 دولة. انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية: اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972، موقع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

⁴ انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إدارة التراث الثقافي العالمي، ترجمة ماري عوض، (فرنسا 2016).
⁵ يعد جاك بيرك Jacques Augustin Berque (1910-1995) واحداً من أعلام الفكر الاستشراقي البارزين على الصعيد العالمي. تخصص في الدراسات العربية والإسلامية، تصدى في مؤلفاته إلى ما اعتبره قراءات متحجرة وجامدة للدين ودعا في المقابل إلى إسلام منفتح على التقدم والعلمانية وتحرير المرأة.

الهوية تشتغل في التراث الثقافي كشرط وكمناخ؛ فهي سند الإبداع، وشرط الإحساس بالذات والانتماء، بل هي التعبير الصادق عن الذات في أقصى درجات انتشائها واحتفالها)⁶.

وإذا كان الباحثون يتفقون على أن الهوية هي كل شيء مشترك بين أفراد مجموعة محددة وهي التي تميزهم عن المجموعات الأخرى بحيث يتشابهون بالميزات الأساسية التي كونتهم كمجموعة وربما يختلفون في عناصر أخرى لكنها لا تؤثر على كونهم جماعة. فإن التراث يشكل الرابط الذي يبرز تفرّد هذه الجماعة واشتراكها في نتاجها أو هويتها أي حقيقتها المطلقة وصفاتها الجوهرية. حيث يشكل التراث والهوية عنصران أساسيان من عناصر الذات الحضارية ومكوناً رئيسياً من مكونات الشخصية الخاصة الفردية والجماعية.

ويستنتج من الدراسات التاريخية والأثرية أن الهوية السورية تميزت عبر التاريخ بمرونة حركية جعلتها دائماً قادرة على استيعاب المكونات الأثنية واللغوية والدينية والتيارات الفنية الجديدة التي وفدت على جغرافيتها عبر عصورها التاريخية المختلفة، وكانت قادرة دائماً على إدماج هذه المكونات المختلفة ضمن روحها وتوجيه طاقتها باعتبارها الهوية الأقوى والأكثر تأثيراً وحضوراً ولكن دون أن يعني ذلك إلغاء قدرة تلك المكونات على التعبير الثقافي الخاص، وقد كان هذا التنوع في مصادر الهوية السورية سبباً في إثرائها وقوتها وساهم في رسم ملامح شخصيتها حتى وقتنا الحاضر. فالتراث السوري هو خلاصة التمازج بين الإنسان السوري بصفاته الخلقية الراقية ومكتسباته المعرفية الثرة وبين جغرافيته عبر مسيرته الحضارية الطويلة. وفي هذا السياق هو نتاج الأفراد والجماعات التي ساهمت به بغض النظر عن تقاضيلها والأخرى، وهو نتاج يُعبر عن أصحابه وميولهم، وهو خزان وجدانهم وخبراتهم، ويعكس خلاصة ما اتفقوا عليه وما اصطفوه من ماضيهم وما قبلوا مشاركته مع ورثتهم لقناعتهم بأهميته وقدرته على التأثير في مستقبلهم. وكأن هذا التراث بنظرهم حصن حامي يحفظ أصحابه ويؤمن استمرارهم وديمومة فضائلهم أي بلغة أخرى يحفظ هويتهم.

ترثنا الثقافي المادي... الدور والتأثير

تشكل الحالة السورية مثلاً مميزاً لكل ما ورد ذكره، حيث يُعد النسيج المتنوع الذي تتشكل منه الهوية السورية مصدر أثراء وغنى طالما أعطي للأرض السورية تميزاً عرفت به في عصورها التاريخية المختلفة، وقد حرص السوريون على إظهاره في كل مناسبة منذ الألف الثالث ق.م حتى تاريخهم الحديث، بل كان ذلك واضحاً لكل الحضارات التي جاورتهم، فأطلق الأكاديون في الفترة بين 2400-2200 ق.م على الأراضي السورية كافة اسم "بلاد عمور" أي سكان الغرب (المقصود غرب الفرات)، تميزاً لهم واعترافاً بالروابط التي تجمعهم، كما سمي البحر الأبيض المتوسط آنذاك باسم بحر عمور العظيم. ثم

⁶الطيب تيزيني، «مفهوم التراث العالمي، مدخل باتجاه التأسيس»، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، (أبريل 2008).

مع قدوم الأقوام الآرامية الجديدة للمنطقة عرفت المنطقة منذ حوالي عام 2250 ق.م باسم "بلاد آرام" ، وتعني الأراضي العالية المرتفعة، حيث لم تلبث تلك الأقوام الجديدة أن صار لها كيانه السياسي منذ منتصف الألف الثاني ق.م والذي استمر حتى 720 ق.م ، وقد كان لذلك الكيان لغته الخاصة التي حملت اسمه أي اللغة الآرامية، التي أصبحت اللغة المسيطرة في كامل أراضي الهلال الخصيب، أي كانت اللغة الرسمية للسوريين ولغة العلم والسياسة، وهي لغة النبي السوري يسوع المسيح، وبها تأثرت اللغات الفارسية والعبرية واليونانية واللاتينية.

ويغلب أن الآراميون هم اللذين أعطوا الاسم الحالي للمنطقة أي "سورية" الذي هو اسم سرياني من كلمة (سر) وتعني السيد ومؤنثه (سارة) وسوريا تعني الأرض السيدة أو أرض الأسياد أو الأشراف،⁷ حيث حل هذا الاسم مكان تسمية (بلاد آرام) وذلك بعد انتشار المسيحية ومحاولة المسيحيين تمييز أنفسهم عن الوثنيين. لم يلبث هذا الاسم أن انتقل للرومان والبيزنطيين، وعند الفتح الإسلامي كانت المنطقة تعرف باسم "سورية" وتحمل هويتها الحضارية الخاصة التي لم تلبث أن زادت قوة وحضوراً وتأثيراً مع قيام الدولة الأموية (41-132هـ/661-750) وتحول دمشق الى عاصمة للإمبراطورية الإسلامية التي امتدت آنذاك من جنوب فرنسا حتى حدود الصين⁸. أما الهوية السورية الحديثة فقد بدأت ملامحها بالتشكل باستعراب غالبية البلاد خلال القرون الإسلامية الوسطى؛ ويعتبر القرن التاسع عشر مرحلة حاسمة في تكوينها حيث ظهرت أندية وجمعيات أدبية وسياسية ومفكرين نادوا وأسسوا في الهوية السورية، وهو ما تصاعد خلال القرن العشرين. فإن كان الانتداب الفرنسي على سوريا قد قسم ما كان يعرف باسم «الولايات السورية العثمانية» إلى ثمانية كيانات فإن خمسة منها قد اتحدت مجدداً بشكل تدريجي حتى عام 1936 لتشكل الجمهورية والهوية السورية بالمعنى المتعارف عليه اليوم.

فقد كانت هذه الشخصية الحضارية السورية حاضرة مميزة منذ فجر التاريخ فكانت الاراضي السورية المهد الأول لأهم الانجازات الكبرى التي عرفتها البشرية عبر مسيرة تطورها الطويلة حيث ظهر فيها الانسان الأول منذ ما يزيد على المليون عام. وعلى أرضها اكتشف الانسان تدجين الحيوانات. ثم اكتشفت الزراعة وعرف الاستقرار، فعلى أرضها ظهرت أولى القرى الزراعية في العالم التي ما لبثت أن تحولت الى أولى المدن وممالك المدن، حيث اكتشف الانسان السوري صناعة الفخار وطور فنون العمارة وبنى أقدم أسوار المدن كما في مدينة "اريجا" السورية (5000 ق.م)، كما طور بناء مساكنه وقصوره،

⁷ يميل بعض الباحثين للاعتقاد بأن اليونانيين هم اللذين أطلقوا اسم سوريا على هذه الأرض نسبةً إلى آشور أو آشوريا أي بلاد الآشوريين، كون سوريا كانت في بعض زمن اليونان بلاداً آشورية، كما كان قدماء اليونان يطلقون اسم سورية على بلاد ما بين النهرين وعلى منطقة أرمينيا وبعض الأجزاء من بلاد فارس مرادفاً لاسم أسيريا أي مملكة الآشوريين. عفيف بهنسي، مصدر اسم سورية والأسماء الأخرى القديمة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، المجلد 32، (1982)، 105-111.

⁸ للاستزادة انظر: عفيف بهنسي، التراث الأثري السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2014.

واكتشف بذات الوقت طرق صناعة المعادن، وفي مدينة أوغاريت عام 1400 ق م ابتكرت أولى الابدديات المعروفة وشاعت، وفيها كتبت أيضاً أولى النوتات الموسيقية.⁹

وفي سورية تطورت المعتقدات وعلى أرضها ظهرت أهم الديانات الوضعية والسماوية. وفيها تطورت التجارة وسُنّت الانظمة والقوانين وبنيت أولى الدول والامبراطوريات. فقد حمل السوريون الريادة الحضارية ورسالة السلام فكانوا أول المبشرين الحضاريين، حيث ساهمت كشوف الفينيقيين في الألف الثاني ق.م بجعل البحر المتوسط ممراً حضارياً زينت محطاتهم التجارية شواطئه حتى سواحل بريطانيا الحالية، وعبره نقلت أجديتهم ومنجزاتهم الحضارية للعالم القديم، فكانوا أول المكتشفين وأول المعلمين حتى أن اسم أميرتهم الفينيقية "أوريا" أطلق على القارة الأوروبية الحالية كما يرد في المصادر الإغريقية واليونانية.

فعلى هذه الأرض ما زالت المنتجات التراثية والحضارية والأثرية قائمة، بمدنها وبكل ما فيها من طرقات وجسور ومسارح وسدود ومكتبات ومدارس حمامات وبيمارستانات، تشهد لها أولى العمائر الدينية بمعابدها وكنائسها وجوامعها، وأولى العمائر المدنية بقصورها ومحطاتها التجارية والخدمية، وكذلك أولى العمائر العسكرية متمثلة بأقدم الأسوار والبوابات والحصون والقلاع وغيرها¹⁰.

هنا في سوريا حيث مازالت المدن قائمة في أماكنها منذ آلاف السنين تحكى سوياتها الحضارية المختلفة قصة شعب أصيل لا يمكن كسره، فمازالت أقدم المدن قائمة تمثل أقدم المواقع الأثرية والمدنية والحضارية مثل تل حلف وماري وإيبلا وأوغاريت وتدمر وبصرى وحلب وحمص، ومازالت أقدم العواصم المأهولة في العالم أي مدينة دمشق تنبض بالحياة وتقدم دليلاً على شخصية حضارية سورية لم ينقطع تأثيرها منذ عشرة آلاف سنة وحتى الآن. وتؤكد الوقائع التاريخية أن الجغرافيا السورية أعطت لمن سكنها عبر العصور المختلفة هوية حضارية تشارك في فضائلها السوريون بغض النظر عن تنوعاتهم الاثنية والفولوجية والدينية، بل تعدى تأثير هذه الهوية الى خارج هذه الجغرافية بدليل ما قاله عالم الآثار الفرنسي شارل فيرلو: "كل انسان متحضر في هذا العالم ووطنان، وطنه الأم وسوريا"¹¹.

فقد أتاحت هذه الهوية السورية فضاءً للانتماء لم يشترط دائماً الغاء الخصائص الشخصية والصفات الخاصة للأفراد والجماعات، مما أعطاهما دائماً صفة الانفتاح الديناميكي، وزادت خصائصها هذه من تعلق الجماعات بها وفخرهم بالانتماء اليها، وقد شكل هذا الانتماء الأصيل الوعي لسكان الجغرافيا السورية عبر التاريخ تحدياً طالما أقلق من حاول السيطرة عليها. وقد كان هذا الانتماء للهوية

⁹Akkermans P. M. M. G. and Schwartz G. M, The Archaeology of Syria, Cambridge University Press, (2003), 289-402.

¹⁰ غزوان باغي، المعالم الأثرية للحضارة الإسلامية في سوريا، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الأسيسكو)، الطبعة الأولى، (الدار البيضاء 2011).

¹¹ انتسب هذه المقولة خطأ للعالم الفرنسي أندريه بارو (André Parrot) هو عالم آثار فرنسي متخصص في الشرق الأدنى القديم وقاد أعمال الحفريات في كل من لبنان والعراق وسوريا. أما صاحبها الحقيقي فهو عالم المسماريات الفرنسي شارل فيرلو Charles Frillo الذي شارك في دراسة وفك رموز الرُقم في أوغاريت واكتشاف ما تحتويه من حقائق، ليطلق بعدها مقولته المشهورة هذه. حول هذه الإشكالية.

السورية عبر التاريخ يزيد عند أصحابه في الشدائد والأزمات ليعبر عن نفسه أبداً بصور مقاومة ترفض الانكسار أو الاندماج، بل يمكن القول إن التحديات الكثيرة التي واجهتها الهوية السورية عبر التاريخ هي من زادت من تأثيرها في نفوس أصحابها، وزاد من وضوح شخصيتها، التي لم ينجح المحتلون والحاقدون منذ الألف الثاني قبل الميلاد في إرضائها أو إذابتها، بل ما زادها التحدي إلقاءً ونضوجاً.

على الرغم من سيطرة الحضارة الرومانية على سورية منذ 74 ق.م حتى دخول الإسلام 634م ظلت هذه الهوية السورية حاضرة تعبر عن نفسها عبر مظاهر عديدة شكل فيها التراث الفني إحدى المظاهر الأبرز، حيث أنتج الفنانون السوريون دائماً منتجاتهم الفنية المتأثرة بالتيار الفني المسيطر بروح سورية واضحة، فجاءت المنتجات المعمارية والفنية محافظة على التقاليد الفنية المحلية السورية بالرغم من تأثرها بالتيار الفني الوافد المسيطر " الفن الروماني ثم البيزنطي مثلاً"، حتى تحدث مؤرخي الفن عن مدرسة معمارية وفنية سورية حملت أبداً مميزات وخصائصها الذاتية المميزة بالرغم من تغير السلطات والحكومات، وقد صدرت هذه المدرسة الفنية السورية لروما أبرز المماريين الذين عرفهم تاريخها واقصد "أبولودور الدمشقي-Apollodore de Damas" الذي ولد في دمشق سنة 60م وتوفي سنة 125م، والذي سماه ول وايريل ديورانت "William James Duran" في كتابه "قصة الحضارة"¹² باسم أبولودور السوري، الذي بنى لروما أعظم مبانيها الخالدة مثل الجسر العملاق على نهر الدانوب وعمود ترجان وقوس النصر في مدينة أنكونا ومعبد البانتيون أو مجمع الأرباب الذي يعتبر أهم المباني الدينية الرومانية، وإدراكاً واعترافاً بهذا التأثير السوري في روما آنذاك قال الشاعر الروماني جوفينال "Juvenal" المتوفي بحدود عام 104م: "أن نهر العاصي السوري أخذ يصب مياهه في نهر التيبير".

كما أقام هؤلاء المهندسون السوريون أولى الكنائس المسيحية مثل "كنيسة حنانيا" أو بيت القديس حنانيا الرسول في دمشق و"كنيسة أم الزنار" الواقعة في وسط حي بستان الديوان في حمص التي يعود تاريخ تشييدها الأول الى عام 54م، وما تزال كلا الكنيستان قائمتان، هذا إضافة الى "كاتدرائية مدينة بصرى" التي يعود تاريخها الى الاعوام 512-514م والتي تميزت بقبتها الفخمة التي ألهمت المماريين في العالم آنذاك فبنوا كنائسهم على شاكلتها مثل كنيسة أيا صوفيا في استانبول وكنيسة رافينا في إيطاليا والكنيسة المميزة في مدينة الرصافة قريباً من مدينة الرقة السورية. كما نجد تأثير هذه المدرسة المعمارية السورية واضحاً قبل الإسلام في مدينة تدمر التي توسعت بشدة في العصر الروماني، وكذلك ظهر في مدن الهضبة الكلسية "المدن المينة أو المنسية" التي ازدهرت في العصر البيزنطي 333-634م وقد تمكنت الجمهورية العربية السورية من تسجيل قسم من هذه القرى على قائمة التراث العالمي (List of World Heritage Sites) عام 2011 كممتلك فني سوري بقيم استثنائية عالمية.

¹²ال وايريل ديورانت، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 44 مجلد، (دار الجبل للطبع والنشر والتوزيع، 2013).

وكذلك سرعان ما ظهر تأثير هذه المدرسة السورية في إنضاج الفن الإسلامي منذ دخول الفتح الإسلامي لدمشق 634م وحتى خروج العثمانيون من سورية عام 1918م، فسرعان ما شكل المسجد الأموي بدمشق والذي بناه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بين الأعوام 705-715م المثال الأصدق لقدرة هذه المدرسة السورية ومعماريها. فقد جاء بناء هذا الجامع المبكر متأثراً بالهوية الأصلية للعمارة السورية ومهندسيها المتفوقين الذين ما لبثوا أن وضعوا خبراتهم المتراكمة في خدمة الدين الجديد، ولولا ذلك كيف نفسر بناء هذا الصرح العظيم في ذلك الزمن الذي كانت فيه الشخصية المعمارية للفن الإسلامي لم تتضح بالشكل الأمثل بعد، ليصبح هذا الجامع منذ ذلك الزمن وما يزال أقدم جوامع الإسلام وأكملها على الإطلاق والمثل الأصلي الذي بنيت على شاكلته كل جوامع الأرض¹³، سواء من حيث تخطيطها وتصميم هندستها أو من حيث أشكال زخارفها. وسوف نشاهد ذلك مكرراً أيضاً بأشكال مختلفة في عمارة التحصينات والقلاع التي برع فيها السوريون من قبل الميلاد في أريحا وماري وإببلا وقطنة ودورا وأوروبوس، وما تزال قلعة دمشق "المرجلة"¹⁴ مثلاً متفرداً لم يتكرر، وكذلك قلعة الحصن وصلاح الدين والمرقب والخابي والعريقة وغيرها من قلاع الساحل السوري التي تشكل نماذج متفردة وعمائر قلّ تكرارها¹⁵.

وبالعموم فإن التراث الثقافي المادي السوري يضم ما يزيد عن عشرة آلاف موقع أثري [لوحة 1] سجل منها على قائمة التراث الوطني ما يقرب من ثلاثة آلاف وخمسمائة أثر، ويوجد منها على قائمة التراث العالمي لدى المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة باليونسكو (UNESCO) ستة مواقع فقط هي [لوحة 2]: مدينة دمشق وقد سجلت عام 1976 ومدينة بصرى القديمة وموقع تدمر اللتان سجلتا عام 1980 ومدينة حلب القديمة التي سجلت عام 1986 وقلعتي الحصن وصلاح الدين اللتان سجلتا عام 2006 وأخيراً قرى الهضبة الكلسية "المدن المنسية" التي سجلت عام 2011، بينما ما يزال على القائمة التوجيهية (التمهيدية) Tentative Last خمس عشرة موقعاً أثرياً سوريا تنتظر التسجيل في هذه القائمة [لوحة 3].

¹³ ياغي، المعالم الأثرية للحضارة الإسلامية في سوريا، 41-45.
¹⁴ تتميز قلعة دمشق عن كل القلاع السورية المشيدة جميعها على مرتفعات أو تبات صخرية عالية والتي كانت عاملاً زاد من حصانتها خلافاً لقلعة دمشق التي تميزت عن سواها بتشبيدها اضطراراً على مستوى سطح الأرض تماشياً مع طبيعة المنطقة السهلية المنبسطة لأرض دمشق الأمر الذي منحها جمالية مميزة فدفع الكثيرين آنذاك لسميتها (بالمرجلة) تيمناً بالفارس الذي ترجل عن صهوة حصانه.
¹⁵ تطورت هندسة العمارة العسكرية في سورية بشكل ملفت منذ أوائل القرن 7هـ/13م، ويظهر ذلك بقوة في قلعة دمشق التي أعاد الملك العادل بناءها بين الأعوام 599-613هـ/1203-1216م، وكذلك في قلعة بصرى التي أمر الملك العادل بإعادة تحصينها بالفترة بين 598-615هـ/1202-1218م، وكذلك قلعة حلب، وعموماً فقد بلغت هندسة القلاع في سورية في تلك الفترة درجة من التطور لم تسبق أو تلحق، حتى يمكننا القول مطمئنين أن كل التحصينات التي ظهرت لاحقاً كانت في قمة أمثلتها نماذج مقلدة للعمارة العسكرية السورية في تلك الحقبة، وتحتوي الأراضي السورية على إثنين وخمسين قلعة أثرية موزعة في أراضي القطر. للاستزادة عن قلعة دمشق وباقي هذه القلاع. انظر: ياغي، المعالم الأثرية للحضارة الإسلامية في سوريا، 179-211.

في الاستهداف الممنهج، والتقييم والأدوار

يتفق الباحثين في مجالاتهم المختلفة على أن تدمير التراث في سورية وكذلك في بلادنا العربية يكتسب بعداً أكثر خطورة عن باقي البلدان، لأن علاقة الانسان العربي بذاته هي علاقة عضوية حيث إن هويته برمتها تتغذى من هذا التراث لارتباطه في وعيه بأبعاد حضارية وتاريخية ودينية وسياسية على حد سواء. فتعلقه بما يختزنه ماضيه من انجازات علمية، وفلسفية، وفكرية، وأدبية أشد من تعلق أي إنسان آخر بتراثه شرقاً وغرباً¹⁶. وعليه فإن الاستناد إلى التراث في عالمنا العربي كان وما زال يعد الضمانة الاقوى للهوية الوطنية والقومية في سعيها بين الماضي والحاضر والمستقبل.

1. إيديولوجيا الاستهداف

تؤكد الوقائع أنه يصعب حتى الآن تقديم تقدير دقيق وكامل عن الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي السوري نتيجة الأزمة، فما زالت الكثير من الحقائق والتفاصيل عما تمّ غير كاملة، وما زال يصعب الوصول لكثير من المواقع التي حصل فيها الكثير من النهب والتدمير. تعتبر الأعمال العسكرية لدى غالبية المراقبين من الأسباب المباشرة التي تتسبب في الكثير من الأضرار التي تصيب التراث الثقافي المادي، ولا شك في أن هذا الأذى واحد من أسوأ نتائج الأزمة السورية التي تعتبر من أفسى الأزمات العالمية التي اصابت بلد بعينه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من حيث اسلوبها ومظاهرها ونتائجها التي طالت البشر والحجر، وكذا من حيث كلفتها الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والنفسية.

وبالعموم فإن الأثر السلبي المدمر للعمليات العسكرية رغم ضخامته وبشاعته يبقى مفهوماً ضمن سياقه التاريخي والطبيعي المعروف والمتوقع في هكذا ظروف وأحوال بناء على تجارب دول العالم أجمع في هذا المجال، وخاصة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث أثبتت الوقائع قدرة الانسان بما يملكه من فكر وإرادة على إعادة ترميم ما دمرته الحروب بشكل لائق ونجاحه بنسبة جيدة في استعادة الألق لتراثه المتأثر بالحرب إن كان بشكل معالم أو قطع كانت محفوظة في المتاحف، وهذا ما نراه اليوم واضحاً في تجربة البلدان الاوربية بعدما ألحقت الحربين العالميتين أكبر الأذى بتراثهم المادي خاصة، كما حصل في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا واسبانية هذه البلدان التي تعتبر اليوم من أغنى الدول الأوربية بمعالمها والتاريخية وبمتاحفها ومن أكثرها جذباً للسياحة الثقافية.

أما الاسباب الاخرى التي ألحقت الضرر الكبير بتراثنا الثقافي المادي في أزمتنا الحالية فهي عمليات النهب المنظم غير التقليدي وغير المكرر، وذلك عبر مافيات دولية بمساعدة لصوص محليين وخاصة للقطع المنقولة كالتحف والحليات واللوحات التي حصل عليها السارقون عبر طريقتين: أولهما

¹⁶ فريدريك معنوق، مدخل إلى سوسيولوجيا التراث، دار الحداثة، ط2، (بيروت 2010)، 21.

عمليات التنقيب غير المشروع عن الآثار وثانيتها عبر نهب القطع المحفوظة في مستودعات المتاحف وفي صالات العرض، أو من مستودعات البعثات الأثرية كما حصل في موقع إيبلا وماري ودورا أوروبوس والرقعة وتدمر وحمص ومعرة النعمان وغيرها [لوحة 4]. والغريب أن هذا النهب المنظم للتراث الثقافي صار كما تشير الدلائل منذ عام 2011 هدفاً سعت إليه العديد من الجماعات المسلحة في سوريا مستفيدة من اختلال الأمن وانتشار السلاح حتى صارت العائدات من التجارة بهذا التراث مصدراً من مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية، ووصل الأمر ببعضها إلى إصدار صكوك وتراخيص للسماح بالتنقيب عن الآثار لكل من يرغب مقابل مشاركتها لهم بالعائدات المالية بعد بيع القطع المنهوبة.

وقد أشارت الكثير من التقارير المتخصصة الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية¹⁷ بأن عمليات نهب التراث الثقافي السوري وتخريبه قد نفذت منذ بداية الأزمة وفق منهج يهدف سلفاً لإلحاق أكبر الضرر بالقيم المميزة لهذا التراث التي تتصل بالمكانة المتفردة والاستثنائية للممتلكات الثقافية العالمية، هذه القيم التي سبق وأن أقرت عالمياً بجملة من المواثيق الدولية العالمية التي أكدت جميعها بشكل واضح أن القيم الأساسية للمواقع التراثية ترتبط بأهميتها الثقافية بأهمية المجتمع الذي مازال قائماً في محيطها.¹⁸

ويزيد الأمر غرابة في هذه الحالة ابتداء هذه الجماعات لمبررات عقائدية أو ايديولوجية لعملية التدمير هذه، كما يبرز بشكل واضح لدى الجماعات الإسلامية المتشددة وبشكل خاص لدى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وجبهة فتح الشام "جبهة النصرة" وغيرها، حيث قامت هذه الجماعات باستهداف وتدمير المباني والتحف التي تشكل نماذج وشهادات فنية وثقافية فريدة ومميزة مرتبطة بالتراث السوري المادي، وتثبت غناه وثراء مصادره ووحدة شخصيته الثقافية والفنية، وتقدم أقوى الأمثلة على عظمته وقوة تأثيره، وهي تقوم بذلك خدمةً لأجندات سياسية معادية، بدليل أنها لا تفرق بين مصادر وأنواع ما تقوم بتدميره من هذا التراث أن كان ينتمي لحضارات ما قبل الميلاد أو للمسيحية أو للإسلام، و فقط ما يُحلل قيامهم بتدميره هو أنه تراث ثقافي سوري فريد ذو تعبير قوي عن الذاكرة الحية للإنسان السوري التي تمثل بدورها الجزء الأقوى تعبيراً عن هويته كما ذكرنا أعلاه.

¹⁷مثل: المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية، والمنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة-اليونسكو (UNESCO)، وموقع التراث من أجل السلام Heritage for Peace وغيرها...

¹⁸كانت أول محاولة لإقامة مواثيق ومعايير التراث الثقافي عن طريق بناء فلسفة متماسكة ومنطقية للحماية والحفاظ على المباني القديمة تم في "مجتمع حماية المباني القديمة" (Society for the Protection of Ancient Building's) في بيان عام 1877. الذي يتكون أساساً من نداء بهدف وضع مبدأ الحماية مكان الترميم، وجاء بعده مؤتمر أثينا (Athens Conference) عام 1931، الذي نظمه المكتب الدولي للمتاحف، والذي أقر المبادئ الأساسية لوضع مدونة دولية للحفاظ عرفت باسم (ميثاق أثينا-Athens Charter). وتلاه المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والفنيين العاملين في حماية المعالم التاريخية الذي عقد في مدينة البندقية في مايو 1964، الذي أصدر ما عرف باسم الميثاق الدولي للحفاظ على الآثار والمواقع، والذي عرف عالمياً بـ(ميثاق البندقية-Venice Charter)، الذي حل محل ميثاق أثينا (Athens Charter). والذي اعتمده المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)، في عام 1956 ونشر في عام 1966. ومازال معمولاً به حتى تاريخه. للاستزادة انظر: النصوص الكاملة لهذه المواثيق على الشبكة العالمية.

لو نظرنا بتمعن لما قامت به "داعش" من تدمير للآثار في العراق وسورية في مدن ومواقع تعود لحضارات مختلفة، إضافة لتدمير المعابد والكنائس والمساجد والمتاحف والمكتبات ومنها ما هو مدرج على قائمة التراث العالمي لأدركنا الحجم الكبير والمنظم الذي يهدف لقتل هذا التراث ومحوه من الوجود أولاً عبر عمليات السلب والنهب لما يمكن الاتجار به من تراث يمكن نقله مثل التحف والحليّات ولوحات الفسيفساء، وثانياً عبر تدمير الثابت منه كالمدن والمواقع ودور العبادة والتماثيل الضخمة؛ حيث يلاحظ أن هذا التدمير الممنهج لم يتم بأيام قليلة بل قد يستغرق ذلك في كل موقع شهوراً تبدأ بالحصار ثم النهب وتنتهي بالتفخيخ المدروس حتى تبدو المواقع بعد تدميرها أثراً بعد عين، كما حصل لمعبد بعلمشين في مدينة تدمر [الوحدة 5] وكذلك في متحف تدمر الذي نهب ثم قام عناصر "داعش" بتحطيم القطع الأثرية والتماثيل واللوحات [الوحدة 6] التي صعب عليهم نقلها.

إن اتخاذ المنظمات الإرهابية في سورية لواجهات دينية إسلامية لإخفاء ايدولوجياتها الحقيقية المرتبطة مع مخططات خارجية تهدف للقضاء على الهوية الوطنية بات مكشوفاً لأغلب المنظمات العالمية حتى أطلقت الصحف العالمية على "داعش" لقب (قاتل الفن والحضارات)؛ لذا فإن الحرب في سورية إضافة لما تحمله من أهداف سياسية هي حرب ثقافية بجدارة تستهدف بشكل مباشر كامل الذاكرة السورية، ولا يخفى أن هذه الحروب الثقافية قد صارت جزءاً من مفاهيم الحرب الحديثة بل يبدو أنها أخذت في سوريا نمطاً أكثر تطوراً مما عرفته في العقود السابقة، وهذا يذكرنا بما أوردته الكاتبة البريطانية فرانسيس ستونر (Frances Stonor Saunders) في صفحات كتابها المعنون "من الذي دفع للزّمار - Who Paid the Piper" الصادر عام 1999م¹⁹ والتي كشفت فيه عن الدور الكبير والقدر للولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذا النوع من الحروب في العالم أجمع ضمن مشروعها لترسيخ النظام العالمي الجديد وإثبات هيمنتها الثقافية جنباً إلى جنب مع انتصاراتها العسكرية الواهمة. وهنا يسهل علينا ربط هذه الحرب الثقافية بما حصل في منطقتنا منذ الغزو الأمريكي للعراق 2003م، ثم ما حصل أثناء ما يسمى بثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا والعراق وغيرها وما خفي كان أعظم.

2. تقييم الأضرار

بالرغم من الجهود الوطنية الكبيرة والمختلفة وخاصة جهود المديرية العامة للآثار والمتاحف التي بذلت وتبذل الجهود الحثيثة من خلال تعزيز التعاون مع كافة الجهات الوطنية الرسمية أو ما ارتبط منها مع المجتمع المحلي في سبيل توحيد الجهود لحماية هذا التراث العزيز على قلوبنا²⁰ وذلك بالرغم من

¹⁹Frances Stonor Saunders, who Paid the Piper, London, (1999).

وقد عُرب الكتاب بعنوان: الحرب الباردة الثقافية - المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب، تعريب طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة 2002).

²⁰تمكنت المديرية العامة للآثار والمتاحف من خلال هذا التعاون من استعادة آلاف من القطع الأثرية المسروقة، كما بادرت المديرية عبر فترات متتالية إلى إفراغ المتاحف ونقل القطع الأثرية إلى أماكن آمنة، كما قامت بتعزيز إجراءات الحماية والمراقبة بالتعاون مع كل الجهات الوطنية،

تواضع الإمكانات المادية إضافة للظروف غير النمطية التي فرضتها الأزمة فإن كل ذلك يظل اقل من أن يكفي لدرء المخاطر التي لحقت بهذا التراث في سنوات الأزمة التي بدأت "للأسف" عامها الثامن. وبالرغم من انعدام القدرة على الحصول على أرقام نهائية لعدد المواقع الأثرية التي تأثرت بالأزمة، فإن كل التقارير الوطنية والعالمية تؤكد تعرض التراث السوري المادي الثابت والمنقول لأضرار استثنائية هائلة، حيث استخدمت مواقع هذا التراث لأهداف عسكرية وكانت عرضة للقصف والتفجير المتعمدين، وللتقريب غير المشروع الواسع النطاق، وللدمار المقصود، والبناء غير المشروع، والاحتلال البشري المؤقت²¹.

فقد طال هذا الاستهداف نحو 400 موقع أثري [لوحة 7]، من أهمها مدن ومواقع الشرق القديم مثل ماري وابليل ودورا وأوروبوس، وكذلك المدن الكلاسيكية مثل تدمر وآفاميا وبصرى [لوحة 8] وغيرها كثير من مدن الهضبة الكلسية (المسماة جغرافياً بهضبة حلب) الواقعة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية مثل مدن البارا ودرقيتا ورويحة وسرجيلا وموقع وقلعة دير سمعان العامودي وغيرها لما يصل عدده لأكثر من 700 مدينة قديمة مما يطلق عليه أثرياً اسم المدن المنسية أو الميته، ولا ننسى هنا ما أصاب التراث السوري المسيحي في بلدة معلولا وأديرتها وكنائسها وفنونها القديمة.

أما الأكثر تأثراً فهي المدن السورية الحية القديمة بنسيجها الحضري وآثارها الإسلامية المميزة كما هو واضح في أرياف ومدن عديدة مثل حلب [لوحة 9] وحمص [لوحة 10] ودرعا والرقعة مثلاً حيث أصاب التدمير أحياء بكاملها ومباني كانت تمثل نماذج غير مكررة لعمارات إسلامية ذات مميزات معمارية وهندسية محلية فريدة، كانت في حينها عمارات ابتداء ما لبث إن انتقل تأثيرها لخارج سورية شرقاً وغرباً حتى شمال إفريقيا والأندلس، ومن هذه مباني وعمارات ذات وظائف تجارية وتعليمية وخدمية ودينية مثل الأسواق القديمة والحمامات والمدارس والجوامع والبيوت والحمامات، ولا ننسى الأضرار التي طالت العديد من القلاع التي تعود للحضارة الإسلامية مثل قلعة الحصن وقلعة المضيق قلعة شيزر وقلعة الرحبة إضافة لمدخل قلعة حلب [لوحة 11] وبرجها الشمالي، كما أضرت الأزمة بمواقع التراث العالمي الستة في سوريا (المذكورة أعلاه) كما طالت الأضرار أحد عشر موقعاً على القائمة التوجيهية (التمهيدية) من مجموع الخمس عشرة موقعاً أثرياً سوريا التي كانت تنتظر التسجيل من هذه قائمة لتصبح تراثاً عالمياً مميزاً.

كما لحقت أضرار مختلفة بالمتاحف السورية أهمها ما حصل لمتحف الرقة ومتحف دير الزور ومتحف تدمر ومتحف معرة النعمان ومتحف مدينة آفاميا إضافة لمتحف مدينة حمص ومتحف دير عطية وغيرها كما في بعض متاحف المواقع الأثرية مثل متحف موقع دورا وأوروبوس [لوحة 12]، حيث

وقد بذل موظفو المديرية العامة لآثار والمتاحف الجهد الكبير في هذا الإطار، كما قدم البعض منهم حياتهم ثمناً لذلك، على رأسهم عالم الآثار خالد الأسعد الذي اغتيل بكل وحشية على يدي قوات داعش الظلامية في وسط آثار مدينة تدمر التي كان قد أمضى حياته في دراسة آثارها.
²¹ للاستزادة انظر: مأمون عبد الكريم، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة لآثار والمتاحف، (دمشق، 2016).

نهبت أغلب محتويات هذه المتاحف إضافة لمحتويات مستودعاتها، كما دمرت الجماعات الإرهابية ما لم تستطع نقله منها، علماً أن المديرية العامة للآثار والمتاحف كانت قد بذلت جهوداً كبيرة ونجحت بمساعدة بعض أطراف المجتمع المحلي في حماية العديد من المقتنيات الهامة لهذه المتاحف على امتداد سورية ونقلها إلى أماكن آمنة. هذا وقد طال التنقيب غير المشروع الخال من أي اعتبارات علمية أو منهجية أغلب المواقع والتلال الأثرية التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية في شمال البلاد وغربها وجنوبها وتسبب بتخريب هائل للسويات الأثرية ونهب وتكسير ما عثر عليه من محتوياتها.

3. الاستجابة الدولية الخجولة

بناء على المعطيات المختلفة في الحالة السورية فإنه من الواضح أن ردة فعل المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التراث وحمايته لم تكن بالقدر الذي يرتقي لمستوى الأزمة ولا لحجم الضرر الكبير الذي أصاب التراث الثقافي السوري الذي يعتبر بسبب غناه وتميزه تراثاً للإنسانية جمعاء. وذلك بالرغم من المسؤولية القانونية والأخلاقية لهذه المنظمات التي يرد في صميم ميثاقها جميعاً بأن تدمير التراث الثقافي الذي ينتمي لمجموعة من الناس هو تدمير للتراث الثقافي لكل الناس إذ يتوجب على الجميع أن يكون لهم إسهاماتهم جميعاً في حماية التراث الثقافي العالمي.

تعتبر الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح إحدى صور الحماية التي يوفرها القانون الدولي بشكل عام للتراث الثقافي العالمي والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص، نظراً لارتباطه بالإنسان ومعبراً عن ذاتيته الوطنية وحضارته الثقافية.

وتعكس هذه الحماية التوسع الذي لحق بنطاق القانون الدولي الإنساني حيث لم يعد قاصراً كما كان عليه الحال حتى منتصف القرن الماضي، على حماية ضحايا الحروب من الأفراد وتخفيف معاناتهم، بل امتد نطاقه ليكفل الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية في فترات الحروب، وقد جاء هذا التوسع في نطاقه ليشمل كنتيجة طبيعية لما خلفته الحروب سواء الدولية فيها أو الدولية على مر العصور للعديد من الدمار والسلب والنهب للممتلكات بمختلف أنواعها ومنها الثقافية بالطبع. وقد أسفرت هذه الجهود عن تبني الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح عام ١٩٥٤ كأول وثيقة دولية تهدف إلى وضع تنظيم قانوني دولي لتوفير حماية خاصة لتلك الممتلكات²².

ومن أهم هذه المنظمات المعنية بذلك المنظمة الأممية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو UNESCO) التي أُنشئت في العام 1945م، ومقرها باريس، وهي من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي في العالم، والمجلس الدولي للمتاحف (الإيكوم ICOM) وهي مؤسسة دولية غير حكومية أسستها اليونسكو في العام 1946، والمركز الدولي لدراسة وترميم الممتلكات الثقافية وصونها

²²حيدر عبد علي، عمار مراد غارجان، الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد الثاني، السنة السادسة، (2012)، 325-286.

(الإيكروم ICCROM) وهي منظمة دولية، انبثقت عن منظمة اليونسكو في العام 1959م، ومركزها روما بإيطاليا، والمجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية (إيكوموس ICOMOS) التي أسستها اليونسكو في العام 1965م، ومركزها باريس، الصندوق العالمي للأثار الذي تأسس في العام 1965م، ومقره في نيويورك، ولندن، وله مركز إقليمي في باريس، وصندوق التراث العالمي (WHF) الذي أسس بموجب اتفاقية التُّراث العالمي 1972م، هذا إضافة للجنة التراث العالمي (WHC) التي انبثقت عن اتفاقية اليونسكو لحماية التُّراث العالمي الثقافي والطبيعي في العام 1972م، وتعمل منذ العام 1976م، واللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري (ICAHM) التي تأسست عام 1990م، ومنظمة التراث الثقافي بلا حدود (CHWB) هي منظمة إغاثة دولية تأسست في العام 1995م.²³

ويلاحظ بوضوح أن جميع المؤتمرات واللقاءات والورشات العالمية التي عقدت على مدار السنوات السبعة الماضية بشأن التراث السوري تحت عنوان واحد تقريباً هو: رصد الدمار الحاصل في مواقع التراث الثقافي في سوريا، ووضع مناهج عمل وتحديد تدابير الحماية الطارئة الواجب اتخاذها على الفور في هذه المواقع مثل: المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة سانتاندير في إسبانيا بتاريخ 23-25 نيسان 2014 بعنوان: التراث في حالات الصراع والحرب/تجارب سابقة لحماية التراث الثقافي خلال الأزمة في سورية، أو المؤتمر الذي نظّمه المعهد النرويجي لأبحاث التراث الثقافي بالتعاون مع السفارة النرويجية في صوفيا حول "مكافحة نهب التراث الثقافي السوري" في 16 أيلول 2015. وكذلك مؤتمر حشد الجهود لحماية التراث الثقافي السوري الذي عقد في برلين في الفترة بين 2-4 يونيو 2016، ومؤتمر حماية التراث الثقافي السوري للأجيال القادمة الذي عقد في ولاية نارا اليابانية بتاريخ 13-17 تموز عام 2017 وغيرها.

ولكن مما يؤسف له أن الواقع الميداني للتراث السوري يؤكد أن أغلب هذه المؤتمرات واللقاءات والورشات لم تخرج إلا بالكثير من التوصيات والقليل من الأفعال التي تنعكس مباشرة على معالجة أو تخفيف العوامل المتسببة للأضرار الكبيرة التي طالت تراثنا في سنوات الأزمة، فلم تقدم هذه المنظمات لتدمر أو لحلب أو لبصرى القديمة سوى النداءات بالرغم من أنها مواقع مسجلة على قائمة التراث العالمي وتقع حمايتها مباشرة ضمن مسؤوليات المنظمة الدولية "اليونسكو" التي تعتبر سورية من الدول المساهمة فيها ومن أوائل الدول التي وقعت على قبول أهم اتفاقياتها وعلى رأسها أولاً اتفاقية لاهاي (Hague) لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح التي أقرت عام 1954²⁴ والتي صادقت عليها سوريا في 6 آذار عام 1958، والتي اضيف لها بروتوكولين اعتمد الأول منهما في نفس العام أي 1954 أما

²³ياسر هاشم عماد الهياجي، «دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث وإدارته وتعزيزه»، مجلة أدوماتو، العدد 34، (2016)، 87-110.

²⁴تعد اتفاقية لاهاي أولى الاتفاقيات التي تضمنت المقصود بالممتلكات الثقافية بشكل عام وتفصيلي، كون التعاريف التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي سبقت اتفاقية لاهاي لعام 1954، كانت أغلبها مقتصرة على بيان عدد من الممتلكات الثقافية دون الكل، أو كان التحديد وفق تلك التعاريف غير شامل لجميع الممتلكات الثقافية. انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية: اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954، موقع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

البروتوكول الثاني فقد اضيف واعتمد في عام 1999. وثانياً اتفاقية باريس التي اقترتها اليونسكو عام 1970 المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بشكل غير مشروع²⁵ التي دخلت حيز التنفيذ منذ 24 أبريل 1972 والتي صادقت عليها سوريا في 21 شباط عام 1975. وثالثاً الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972²⁶ التي صادقت عليها سوريا في 13 آذار عام 1975.

كما لم تقوم أي من هذه المنظمات الدولية بأية إجراءات عملية أدت للتخفيف مثلاً من الإتجار غير المشروع بالقطع الأثرية السورية، بوقت كانت تستطيع تقديم المساهمة الفعالة في ضبط الحدود التي تهرب منها القطع الأثرية وخاصة من جهة الحدود مع تركيا، حيث مازالت هذ القطع المنهوبة تجد لها في البازارات العالمية مكاناً غير ملاحق أو مراقب. ولكن بذات الوقت لم تتردد "اليونسكو" عام 2013 بإدراج المواقع الأثرية الستة المسجلة على قائمة التراث العالمي على قائمة التراث المهدد بالخطر "القائمة الحمراء"، كما قامت منظمات عديدة أخرى مثل المجلس الدولي للمتاحف (أيكوم ICOM) بإحداث قوائم حمراء [لوحة 13] خاصة بعدد من القطع الأثرية السورية المسروقة بهدف نشر معلومات عنها ومنع الاتجار بها [لوحة 14].

وفي نفس الوقت يمكننا الاستنتاج من خلال مراجعة ما وصلنا من جلسات وتوصيات تلك المؤتمرات والندوات أنه بات واضحاً للجميع دولاً ومنظمات وأفراد ذلك الحجم الهائل للاستهداف المدروس والممنهج للتراث الثقافي المادي في سوريا، كما صار واضحاً للجميع العلاقة بين استهداف هذا التراث وصلته باستهداف الهوية والسيادة الوطنية السورية، حيث عبرت وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الألمانية "ماريا بوهمر Maria Boehmer" عن ذلك بكل وضوح عند افتتاح مؤتمر برلين المذكور أعلاه حين قالت: "يقدم مؤتمر برلين إشارة مفعمة بالأمل لجعل الثقافة أساساً لاستعادة النظام بعد الحرب. فإن مواقع التراث العالمي تصقل الهوية السورية وهي العامل الحاسم لاستعادة الوحدة السورية. ولا بدّ من اتخاذ خطوة استثنائية عاجلاً أم آجلاً، ولكن بعد التحضير لها تحضيراً سليماً"²⁷.

²⁵عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى الممتلكات الثقافية بأنها: الممتلكات التي تقر كل دولة، لاعتبارات دينية أو علمانية، أهميتها لعلم الآثار أو ما قبل التاريخ، أو الأدب أو الفن أو العلم، والتي تدخل في إحدى الفئات التالية الممتلكات المتعلقة بالتاريخ، نتائج الحفائر الأثرية، التماثيل، المنحوتات الأصلية. انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية: اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1970، موقع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

²⁶عرفت هذه الاتفاقية الممتلكات الثقافية في المادة الأولى منها على أنها: أ- الأثار: وهي الأعمال المعمارية وإعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعة المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم. وثانياً- المجمعات: التي مجموعة المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم. ثالثاً- المواقع: هي إعمال الإنسان، أو الإعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو لجمالية أو الانثولوجية أو الانثروبولوجية.

انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية: اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972، موقع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

²⁷اعتمدت في الكثير من المعلومات الواردة في بعض هذه الفقرات على المتابعة الشخصية لتطورات الأزمة، وعلى ما نشر بهذا الصدد على المواقع الرسمية ومواقع المنظمات الدولية مثل: المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية، وموقع اليونسكو UNESCO، وموقع التراث من أجل السلام Heritage for Peace وغيرها...

ففي وقت ما تزال فيه المنظمات الدولية تحضر مشاريعها لإنقاذ ما سوف يتبقى من التراث الثقافي السوري بعد الانتهاء التام لكل مظاهر الأزمة أو كما تسميها "مرحلة ما بعد النزاع" فإن تراثنا الثقافي ما زال يعاني من التعدي ومن آثار التدمير والعدوان المستمر، وما زل بعضه الكثير بأشد الحاجة للمساعدة والإنقاذ. وهذا ما يجب علينا نحن كسوريين القيام به كجزء من ردة فعلنا المقاومة، وجزء من أساليب ردودنا مختلفة الاتجاهات على هجمة هذه الجماعات أو الدول وهمجيتهم، وردة الفعل هذه هي خطوة لا بد أن تنمهي مع الخطوات الوطنية الأخرى التي تتم في سبيل هدم مشروع المؤامرة والاستعداد، ويجب أن نفتتح بأن الدفاع عن هذا التراث هو دفاع عن ذاتنا وعن العمود الفقري لخصوصيتنا الروحية وللمكونات الثقافية والحضارية لمجتمعنا، وهو دفاع عن الهوية الوطنية أي دفاع عن الإنسان في حاضره ومستقبله بذات الوقت.

في الدلالات والاستنتاجات

وفي ضوء كل ما أوردناه يظهر جلياً أن التراث السوري كان على مدى العصور يمثل الذاكرة الأقوى للهوية السورية ومعبراً عنها، وقد شكل بذات الوقت إطاراً ومدلولاً ثقافياً واجتماعياً وفكرياً متفرداً لها. وإن علاقة هذا التراث مع الهوية السورية مثل علاقة الروح مع الجسد، فهو مصدر الحياة والطاقة وهو المحرك الرئيسي لها في الاستمرارية والوجود، وفقدانه مثل فقدان الذاكرة يؤدي للضياع وفقدان القدرة على اتخاذ القرار السليم في صناعة الحاضر والمستقبل.

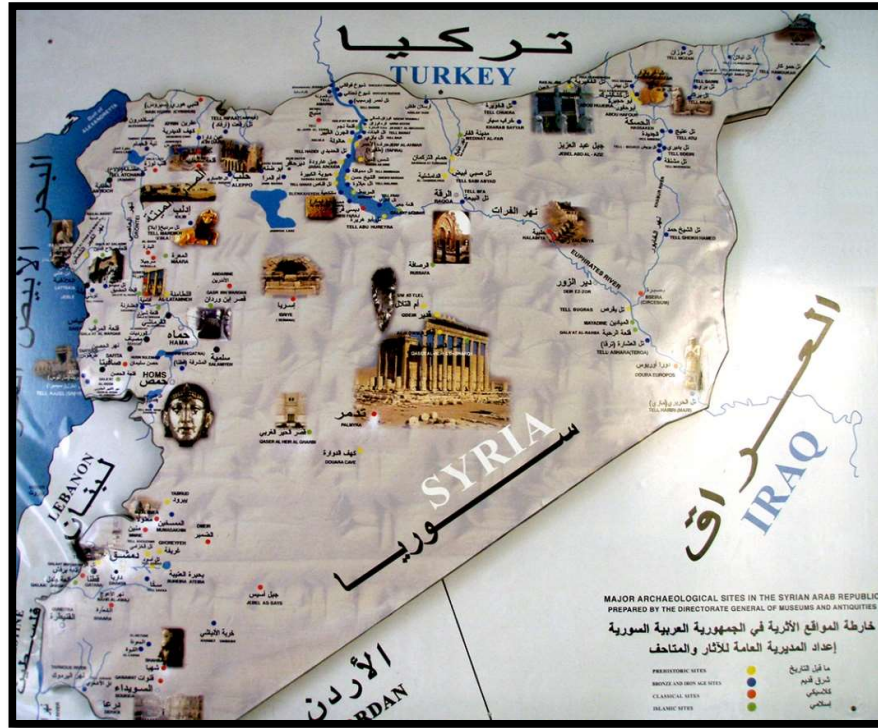
وبات واضحاً لدينا أن استهداف التراث هو استهداف لهذه الهوية الوطنية وهو بنفس الوقت استهداف للسيادة الوطنية والهدف من ذلك هو خلق واقع مضطرب ما يلبث أن ينتقل تأثيره السلبي لأصحاب هذه الهوية فيصيبهم بالصدمة فيما يخص علاقاتهم بمحيطهم وبالأضطراب فيما يخص أدوارهم ومساهماتهم المشرقة في الحياة، ويصيبهم بالشك في قدرتهم على الاستمرار بأدائهم الايجابي تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، مما يجعلهم أكثر انصياعاً لدعاوي التفرقة والتفكيك وأكثر عرضة لقبول المفاهيم والقيم المجلوبة في حاضرتهم ومستقبلهم أيضاً [لوحة 15]. بناءً عليه فإن الاستهداف الذي طال التراث الثقافي المادي في سورية التراث الثقافي المادي في سورية بكل ما فيه من المواقع الاثرية والمعالم التاريخية وأماكن العبادة والمتاحف السورية منذ بداية الازمة لا يخرج في اسبابه عن أهداف الحملة الشرسة التي لاقتها سورية منذ عام 2011 التي تستهدف الهوية والدولة باعتبارهما كلا واحداً.

ولذلك يجب أن يحتل الدفاع عن الهوية الوطنية السورية ومقوماتها وخاصة التراثية منها الأولوية في مواجهتنا مع العدو الذي يعلم تماماً أهمية الترابط بين المفهومين (أي الهوية والتراث) حيث أن تدمير التراث هو تدمير للإنسان بذاته. لأنه يشكل أداة رئيسية في رسم ملامح الهوية الحضارية السورية،

وبالتالي يشكل عامل ترابط يجمع كل من ساهم في تكوين هذا التراث بغض النظر عن الانتماءات الأثنية والدينية واللغوية الأخرى ضمن هوية واحدة هي الهوية الوطنية السورية.

كما أن مرحلة ما بعد الأزمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للتراث مهمتين رئيسيتين: أولهما: دعم السلطة الوطنية المسؤولة عن حماية التراث الثقافي المادي بهدف إيجاد مشروع عاجل ومتكامل لإعادة ترميم وصيانة وتأهيل ما خُرب من هذا التراث السوري وإعادة دمج مع الخطط الحكومية لإعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى يأخذ هذا التراث دوره الطبيعي في الخطط التنموية والاقتصادية القادمة وثانيهما: إيجاد آليات عملية لتوظيف هذا التراث الوطني والاستفادة منه في خطط وبرامج إعادة الإعمار من خلال زيادة التأكيد على مفهوم الهوية العمرانية السورية التي يجب أن تكون صلة الوصل بين الماضي والمستقبل، والمُعَبَّرَ البارز عن فشل مشروع الاستهداف ونجاح مشروع التصدي والمقاومة.

قائمة اللوحات



لوحة 1- خريطة للتراث الثقافي السوري



لوحة 2- المواقع السورية المسجلة على قائمة التراث العالمي



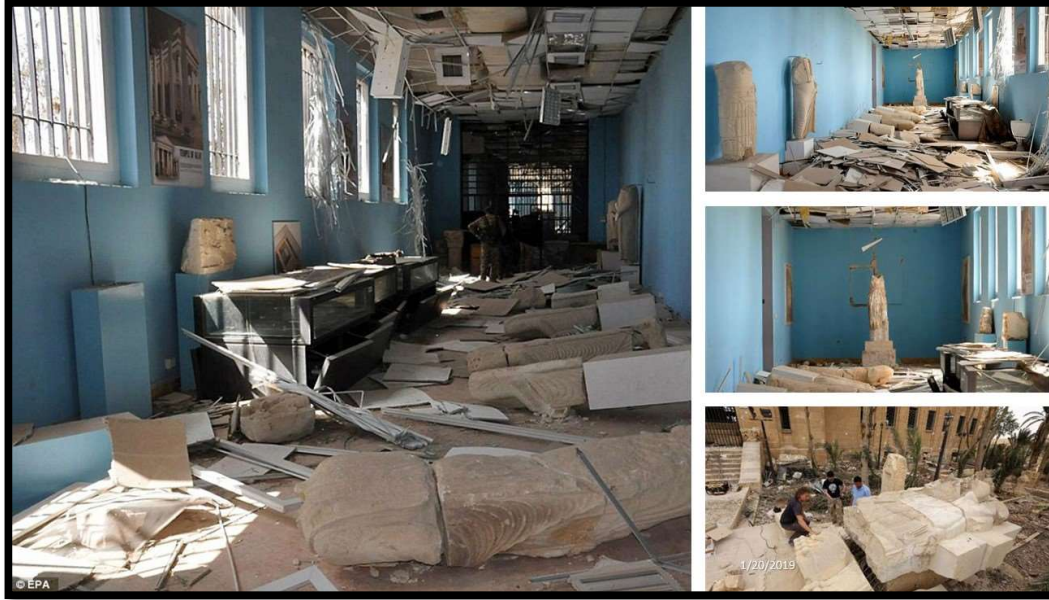
لوحة 3- المواقع السورية على القائمة التوجيهية



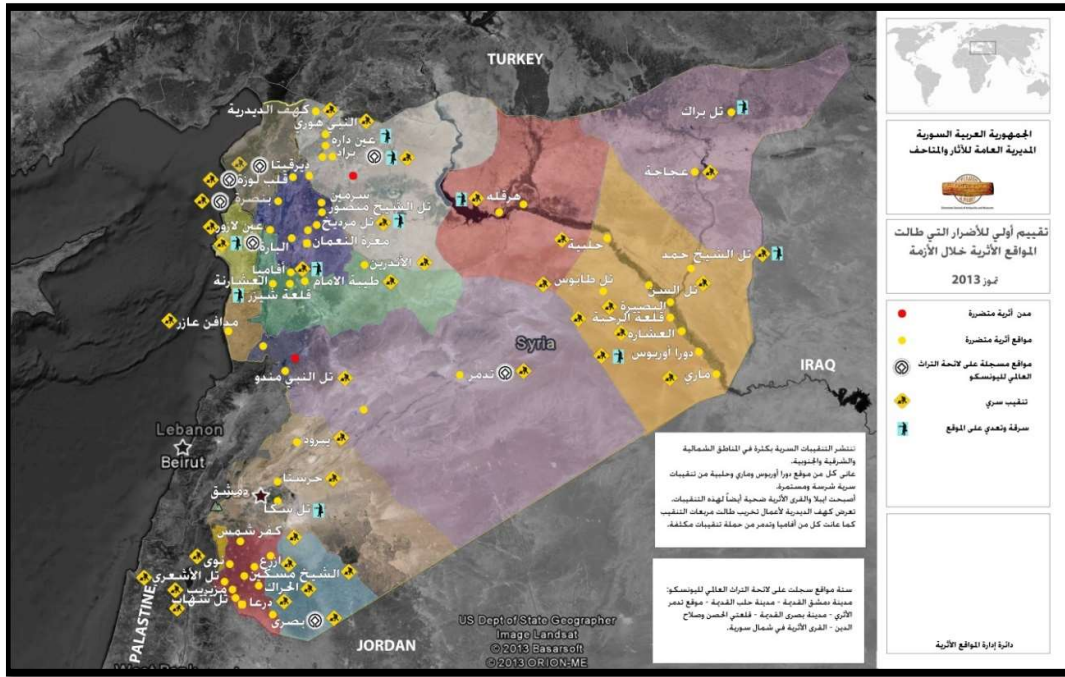
لوحة 4- صور جوية تبين الحجم الهائل للتنقيب غير المشروع عن الآثار في الموقع بعد عام 2011



لوحة 5- صورة تبين حجم الإعتداء الكبير الممنهج الذي أصاب مدينة تدمر الأثرية



لوحة 6- صور للتماتيل التي دمرها داعش في متحف تدمر بعد عجزه عن نقلها



لوحة 7- خريطة تبين حجم الأضرار المختلفة التي أصابت التراث الثقافي السوري المادي أثناء الأزمة



لوحة 8- الأضرار التي لحقت بالجامع العمري في مدينة بصرى جراء الأزمة



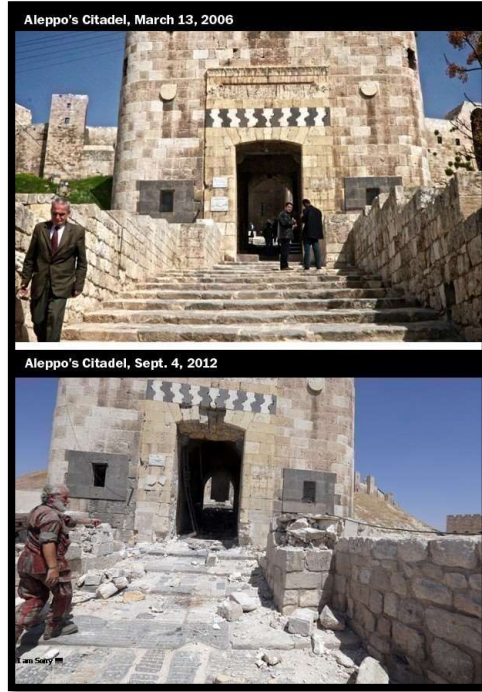
لوحة 9- صورة تبين حال التراث الثقافي المادي في مدينة حلب قبل وبعد الأزمة



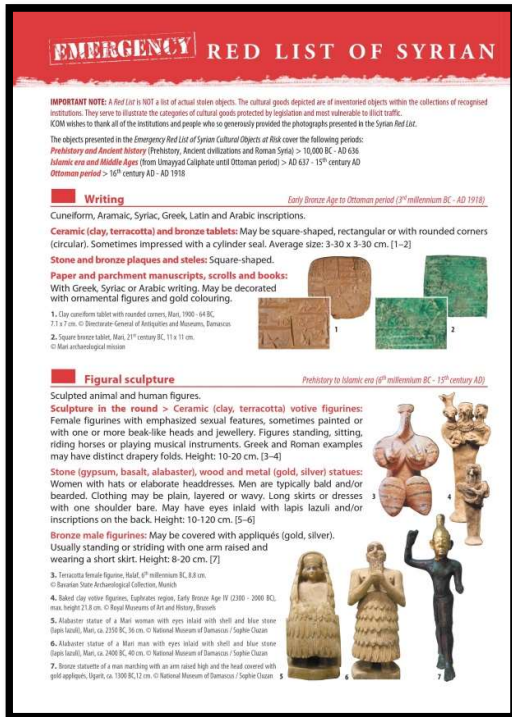
لوحة 10- الأضرار التي لحقت بمدينة حمص القديمة جراء الأزمة



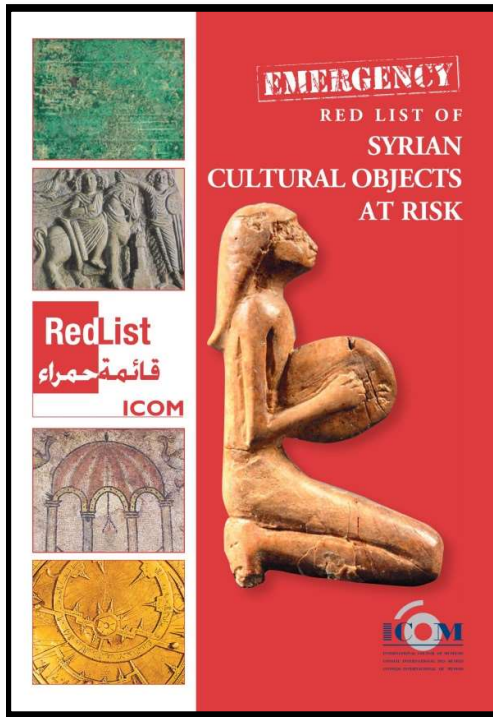
لوحة 12- بقايا متحف موقع مدينة دورا اوربوس بعد تدميره ونهب محتوياته



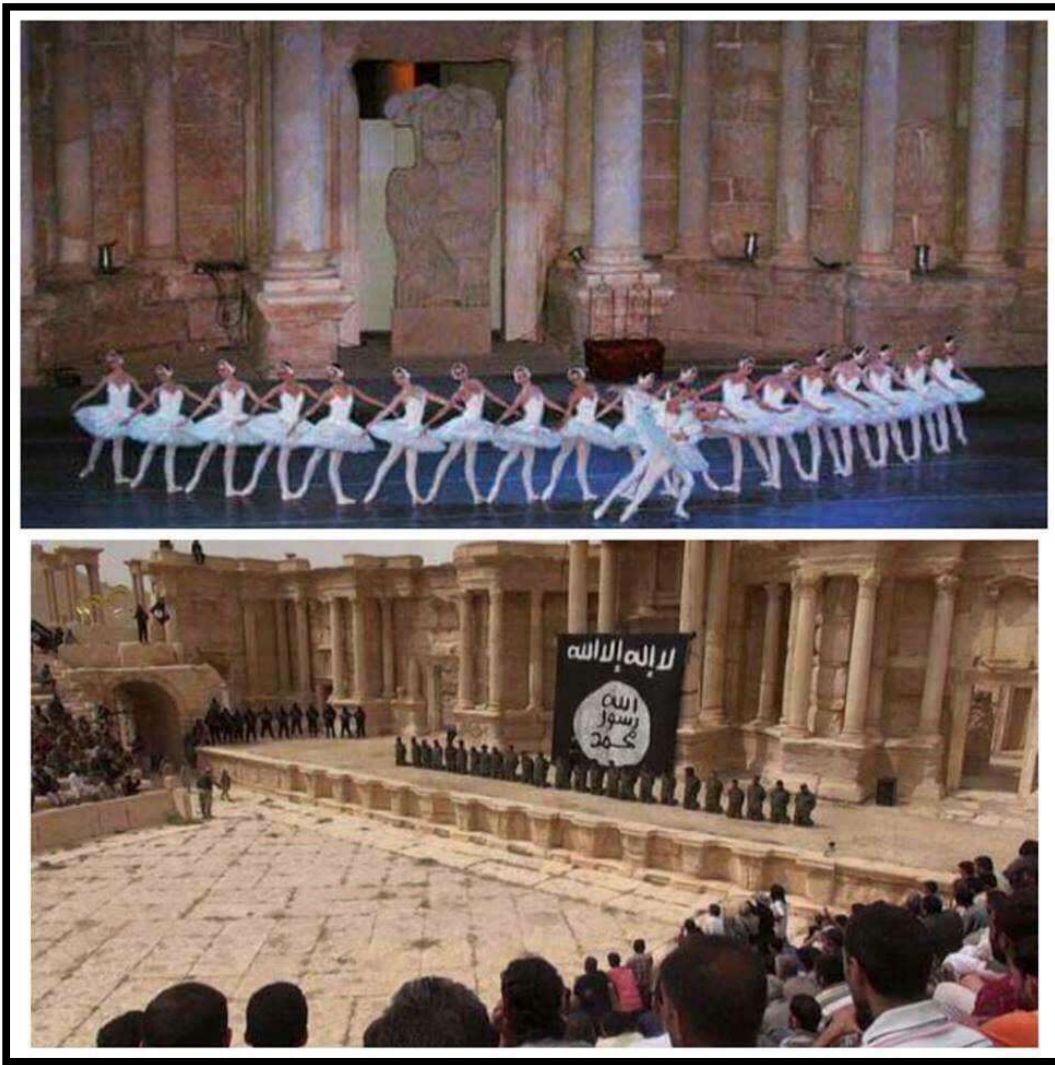
لوحة 11- الأضرار التي أصابت قلعة حلب بعد عام 2011



لوحة 14- القائمة الحمراء التي اصدرها المجلس الدولي للمتاحف حول القطع المنهوبة من التراث السوري 2



لوحة 13- القائمة الحمراء التي اصدرها المجلس الدولي للمتاحف حول القطع المنهوبة من التراث السوري



لوحة 15- المسرح الأثري في مدينة تدمر مقارنة في الهوية قبل وبعد الأزمة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع العربية

- حيدر عبد علي، عمار مراد غارجان، الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد الثاني، السنة السادسة، 2012.
- الطيب تيزيني، مفهوم التراث العالمي، مدخل باتجاه التأسيس، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، أبريل 2008.
- عفيف بهنسي، التراث الأثري السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2014.
- عفيف بهنسي، مصدر اسم سورية والأسماء الأخرى القديمة، مجلة الحوليات الأثرية السورية، المجلد 32، 1982.
- غزوان ياغي، المعالم الأثرية للحضارة الإسلامية في سوريا، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الأسيسكو)، الدار البيضاء، ط1، 2011.
- فرانسيس ستونر، الحرب الباردة الثقافية - المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب، تعريب طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
- فريدريك معتوق، مدخل إلى سوسولوجيا التراث، دار الحداثة، بيروت، ط2، 2010.
- ل وابريل ديورانت، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، 44 مجلد، 2013.
- مأمون عبد الكريم، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة لآثار والمتاحف، دمشق، 2016.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إدارة التراث الثقافي العالمي، ترجمة ماري عوض، فرنسا، 2016.
- ياسر هاشم عماد الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، العدد 34، 2016.
- Akkermans P. M. M. G. and Schwartz G. M, The Archaeology of Syria, Cambridge University Press, 2003.
- Frances Stonor Saunders, who Paid the Piper, London, 1999.